

إن التنمية الإقليمية هي حصيلة الجمع بين الجغرافية والتخطيط في حيز أرضي قوامه الإقليم التخطيطي، وبهذا فهي رديف للتنمية الصناعية. والفارق بينهما أن التنمية الصناعية تؤكد على النشاط الصناعي مهتمة بالجانب القطاعي فيه Sectorial، في حين أن التنمية الإقليمية تؤكد على الحيز الجغرافي Geographic Space بعناصره الطبيعية والبشرية وتفاعل تلك العناصر مع المكان في الإقليم.

من جهة أخرى يتضح تقارب مفهوم التنمية الإقليمية مع التخطيط الإقليمي في المضمون، فكلاهما يتخذ من الإقليم مكاناً وتطویر الحالة فيه هدفاً.

ظهرت الحاجة الى التنمية الإقليمية بعد أن تفاقمت مشكلات النشاط الصناعي في الدول الأوروبية بنتيجة توزيعه التلقائي بين أقاليم للتركز وأخرى للحاجة والعوز، ثم بدأت أقاليم التركيز هي الأخرى تعاني من آثاره السلبية ومشكلاته والضغط السكاني. أما أقاليم الحاجة فتعاني من الهجرة الخارجية وانخفاض مستوى الدخل وضالة فرص العمل... الخ.

كانت البداية في المملكة المتحدة في عشرينات القرن الماضي وتلتها فرنسا. ومع أن هذه الدول كانت ولا تزال تعتمد اقتصاد السوق، إلا أنها حكوماتها اضطرت إلى التدخل بوضع الخطط الكفيلة لإعادة التوازن بين أقاليمها في مجالات الاقتصاد والخدمات والتحضر... ولقد جرى التأكيد على دور الصناعة وسيلة لإحداث التغيير المنشود كونها الأكثر قدرة وسرعة على إحداثه، إلا أن هذا التدخل لم يفضّل دور الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأخرى وخاصة الزراعة والبنى الارتكازية.

3.1.7. أهداف التنمية الإقليمية

تهدف التنمية الإقليمية الى تحقيق ما يأتي:-

أولاً: زيادة القدرات الإنتاجية وثم زيادة الناتج المحلي وتحسين مستوى الدخل الفردي من خلال إقامة مشاريع اقتصادية جديدة وفي مقدمتها مشاريع صناعية.

ثانياً: إحداث هجرة معاكسة أو على الأقل إيقاف أو الإبطاء من حدة الهجرة، والعمل على إحداث استقرار سكاني في أقاليم الحاجة تتمكس إيجابياً على إجمالي حالة السكان في البلد.

ثالثاً: خفض معدلات البطالة بإيجاد فرص عمل في قطاعات مختلفة.

رابعاً: رفع وتيرة ومستوى التحضر في أقاليم الحاجة سواء من خلال هيكل الاستيطان الحضري أو هيكل القوى العاملة أو بتطوير مستوى التعليم ومؤسساته.

خامساً: تحقيق قدر أفضل من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أقاليم البلد عامة.

4.1.7 شروط نجاح التنمية الإقليمية

ومن أجل ضمان نجاح التنمية الإقليمية وإنجازها قدرأ جيداً من الفاعلية لابد لها أن تتضمن وتراعي الجوانب الآتية:

أولاً: اختيار فروع الصناعة المناسبة للإقليم والتي يتوفر لها تنوع ومقدار وافر من المدخلات المحلية، وضمان الاختيار المناسب لمواقعها.

ثانياً: أن لا يقتصر إنتاج هذه الصناعات على سد حاجة السكان المحليين، إنما أيضاً توفير فائض للتصدير الى أقاليم أخرى أو للخارج.

ثالثاً: عدم إغفال دور القطاعات المختلفة في عملية التنمية مثل الزراعة والصحة والتعليم والبنى الارتكازية، فهذه لابد من تطورها الى مستوى تتوافق فيه مع بعضها، وإن أي تخلف في أحدها سينعكس سلباً على عموم عملية التنمية في الإقليم.

رابعاً: ضرورة زيادة قدرة التشابك والترابط بين القطاعات الاقتصادية بتوجيه النشاط الصناعي لخدمة هذه القطاعات والإفادة منها أيضاً، بتوفير المعدات والأجهزة التي تحتاجها هذه القطاعات، وفي نفس الوقت استثمار ما تقدمه من مدخلات وتسهيلات.

خامساً: ضمان مشاركة السكان المحليين، واستيعاب تطلعاتهم في عملية التنمية وفي جميع مراحلها بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ.

سادساً: تهيئة الكوادر واستثمار المتاح منها وقدراتها، وهذا ينطبق على مستوى المؤسسات المعنية بالتنمية أيضاً.

سابعاً: ويتطلب نجاح التنمية الإقليمية إصدار تشريعات وقوانين تتناسب وتتسق مع جهود التنمية وتخدمها وتيسر تنفيذ برامجها.

ثامناً: التطابق بين الخطط الإقليمية والخططة القومية، فالخططة القومية تقسم أو تشتق منها خطط تنمية الأقاليم⁽¹⁾.

تاسعاً: استيعاب المشاكل وتحديد الأهداف على المستوى القومي والإقليمي ووضع خطط لأبعاد زمنية مختلفة لمعالجة المشاكل.

إن التنمية الإقليمية لا تعني إزالة الفوارق بين أقاليم البلد ومساواتها لأن هذه مهمة عسيرة وقد تكون مستحيلة المنال، إنما تعني تقليل حدة تلك الفوارق بزيادة فاعلية ونشاط الأقاليم المتخلفة إلى أقصى درجة ممكنة بالاستثمار الفعال والكفوء للإمكانيات المتاحة في أقاليم الحاجة الطبيعية كانت أو سكانية أو اقتصادية. إن التوازن لا يحصل بإيقاف عملية التنمية في أقاليم الغنى ولكن ربما يكبح جماحها مقابل تسريع خطى التنمية في أقاليم الحاجة.

ومما يجدر ذكره أن التنمية الإقليمية قد يتطلب أمر تحقيقها زمناً طويلاً ولا يتوقع نتائج حاسمة فيها خلال مرحلة زمنية قصيرة.

5.1.7. استراتيجيات التنمية الإقليمية

وهي مجموعة الأهداف التي تحدد لإنجازها خلال مرحلة زمنية معينة في مجال مكاني معين، والمرحلة هذه قد تكون قريبة أو متوسطة أو بعيدة، فيما

(1). R.p. Misra, OP.Cit, P. 17.

يمكن أن يكون الحيز المكاني محلياً أو إقليمياً أو وطنياً⁽¹⁾. وهناك شبه إجماع على تقسيم هذه الاستراتيجيات الى :-

أولاً: استراتيجية التنمية المتوازنة

وبهذه توزع الاستثمارات وخاصة منها مكانياً بين الأقاليم بشكل أقرب الى تحقيق مبدأ العدالة في التوزيع، أي دون تركيزها في إقليم دون آخر بهدف تقليل الفوارق الإقليمية في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، وفي مستويات الدخل، سواء بين أجزاء الإقليم الواحد أو بين أقاليم البلد الواحد⁽²⁾.

وقد يعبر عن هذه النظرية باصطلاح الدفعة الكبيرة Big Push كما أسماها Roden عام 1943 لأنها لا بد أن تكون على شكل استثمارات صناعية ضخمة لضمان نجاحها في تجاوز العقبات الاقتصادية⁽³⁾. إن ضخ استثمارات ضخمة في مناطق غير مهيأة لها أصلاً يرفع من كلفة الاستثمار ويخفض من مردوداته الاقتصادية Economic Revenues على المدى القصير، فلا بد من تخصيص مبالغ كبيرة من هذه الاستثمارات لتطوير البنى التحتية وتهيئة الأرضية لاستيعاب عمليات اقتصادية كبيرة. ولا بد من القبول بمعدلات نمو متواضعة في المراحل الأولى لعملية التنمية.

تعتمد التنمية الإقليمية المتوازنة على استراتيجية توجيه أو نقل الاستثمارات الحكومية أو الخاصة نحو المناطق الفقيرة التي تتصف بقلة الضغط على الموارد فيها ويكونها أقاليم طاردة للسكان. إن من شأن تشجيع المستثمرين الجدد

(1). د. سعدي محمد صالح، مصدر سابق، ص 163.

(2). G.Meier, Leading Issues In Economic Development Studies In International Poverty, 2nd.Pr., O.V.Pub., New York, 1970, P. 392.

(3). د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافيا العربي، العددان 2، 3 تموز 1995، ص ص 232-261.